

لندن تحظر بيع أسلحة جديدة إلى التحالف السعودي



أعلنت الحكومة البريطانية، أمس ، حظر بيع أسلحة جديدة إلى السعودية ودول التحالف الذي تقوده، بعد أسبوع من قرار محكمة الاستئناف حول عدم مشروعية صفقات بيع السلاح إلى السعودية. وقالت الحكومة في بيان إنها "تعارض قرار محكمة الاستئناف وستقدم طعناً" ضده، إلا أنها لن تسمح خلال هذه الفترة ببيع أسلحة جديدة إلى السعودية ودول التحالف".

وأضافت أن "الحظر لا يشمل صفقات السلاح الحالية، إلا أن الحكومة ستعيد النظر بتراخيص تلك الصفقات في إطار قرار محكمة الاستئناف الأخير". والأسبوع الماضي، قضت محكمة الاستئناف في لندن بعدم مشروعية صفقات السلاح التي باعت الحكومة البريطانية بموجبها أسلحة إلى السعودية، وتم استخدامها في الحرب باليمن.

وعزت المحكمة قرارها إلى عدم اتباع الإجراءات المطلوبة في صفقات السلاح التي يمكن استخدامها في اليمن، وتضم دول التحالف الذي تقوده السعودية كلاً من الإمارات والكويت والبحرين ومصر. وفي مايو/ 2018، سمحت محكمة الاستئناف في لندن لمنظمة "الحملة ضد تجارة الأسلحة" بتقديم طلب استئناف ضد قرار

سابق للمحكمة العليا بشأن قانونية بيع الأسلحة البريطانية للسعودية“.

وحسب تقارير إعلامية، بلغت قيمة الأسلحة التي باعها لندن للرياض نحو 6 مليارات دولار أمريكي، منذ بدء تدخل التحالف العربي في اليمن عام 2015.